

هل البنوك الإسلامية في حاجة إلى بازل 3 ؟

الطبعة - 31/08/2010

المصدر : المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
الكاتب :



د. سليمان ناصر

مقالات أخرى لك

” بعد أن وضعت الأزمة المالية العالمية أوزارها، وانقشع الغبار عن آثارها، تبين أن البنوك الإسلامية كانت أقل تأثراً بتلك الأزمة، وذلك وفق تقارير صادرة أثناء وعقب الأزمة، ومن جهات غربية محايدة.“

بعد أن وضعت الأزمة المالية العالمية أوزارها، وانقشع الغبار عن آثارها، تبين أن البنوك الإسلامية كانت أقل تأثراً بتلك الأزمة، وذلك وفق تقارير صادرة أثناء وعقب الأزمة، ومن جهات غربية محايدة.

فقد أشار تقرير "ماكزوي" للنفاسية لسنة 2008/2009 إلى أن قطاع الصيرفة الإسلامية يسير على طريق تحقيق نمو قوي وربحية عالية، كما أن أداء البنوك الإسلامية فاق أداء البنوك التقليدية في معظم الأسواق الرئيسية.

وخلالاً للاعتماد السائد، دلت نتائج التقرير على أن البنوك الإسلامية تأثرت إلى حد ما بالأزمة المالية العالمية خاصة بسبب المخاطر المتأصلة في قطاع المالية الإسلامية، مثل ارتفاع نسبة عدم نواؤم الاستحقاق في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، وكذلك نعاها العديد من المؤسسات المالية الإسلامية الرئيسية مع قطاع العقارات. إلا أن تأثير الأزمة المالية العالمية كان أقل على المصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية، فالبنوك الإسلامية أقل اعتماداً في سيولتها على الديون وأكثر اعتماداً على إبداعات العملاء، مما حد من تعاطلها مع أسواق الديون.

كما أشار تقرير أعدته "أرنست أند بونغ" إلى أن الصيرفة الإسلامية رغم أنها تمثل جزءاً من الحل للأزمة المالية العالمية الراهنة وليس الحل بأكمله، إلا أنها لا تزال تمثل نسبة ضئيلة لا تتجاوز 3% من إجمالي الصيرفة العالمية، وهي الأقل تأثراً بالأزمة المالية مقارنة بالمصارف التقليدية، وستكون موضع ترحيب أكبر في الغرب حالياً بفعل الأزمة المالية العالمية الراهنة.

ولعل من بين أهم آثار الأزمة المالية العالمية أيضاً، الإيمان بضرورة مراجعة معايير العمل والإدارة في البنوك والمؤسسات المالية لكونها المنضوّر الأكبر من تلك الأزمة، بما فيها الفواعد الاحترازية أو معايير الحذر Prudential Standards، فكان الإسراع إلى إصدار معايير بازل 3 والذي من المفروض أن يتم خلال السنة الجارية 2010.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، ماذا يمكن أن تستفيد البنوك الإسلامية من هذه المعايير الجديدة؟، وهل هي في حاجة إلى هذه المعايير أصلاً؟.

إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة تتطلب منا الإمام أولاً بما تتضمنه هذه المعايير الجديدة، خاصة وأنها قد طرحت للبحث والنقاش منذ أعقاب الأزمة وعلى نطاق واسع بين المؤسسات المالية الكبرى والبنوك المركزية. وبالطبع لن يسع المجال هنا للحديث عن كل ما يمكن تحويته تلك المعايير، لكن ما يجب التركيز عليه خاصة هو معالجتها لمنشكّل السيولة، حيث كان لجفاف مصادرها الأثر الأكبر في انهيار العديد من المصارف أثناء الأزمة المالية العالمية، وذلك بالرغم من تدخل البنوك المركزية وضخها للملايين من أجل دعم تلك البنوك.

أخبار المجلس العام

أخبار المؤسسات المالية

أخبار الخدمات و المنتجات

أخبار الدول

أخبار القطاعات المالية

المؤتمرات و الندوات

الأخبار العلمية

الحوارات

المقالات New

تقارير صحفية

يفترض إذن أن نتجه اتفاقية بازل 3 إلى إيلاء اهتمام أكبر لأدوات إدارة السيولة لدى البنوك، وذلك استكمالاً لما أصدرته لجنة بازل في سبتمبر 2008 من مبادئ إرشادية لإدارة مخاطر السيولة تضمنت بالخصوص استخدام أدوات لإدارة تلك المخاطر مثل نماذج التنبؤ بالندفقات النقدية، وكذا الاحتفاظ بنسبة من الأصول السائلة عالية الجودة لمقابلة الاستحقاقات الطارئة.

إن البنوك الإسلامية تعاني فعلاً من مشكل إدارة السيولة، والمعاناة تكون في أحيان كثيرة بالفائض لا بالعجز، لكن مع ذلك يجب الانتباه للحالين. والأصول السائلة عالية الجودة التي توصي بها لجنة بازل يمكن أن نغطيها البنوك الإسلامية بالصكوك والأدوات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار المزيد منها، وكذا التنوع فيها خاصة من حيث الأجل، سيما وأن صيغ التمويل الإسلامي التي نجسدها تلك الصكوك يمكن أن تستجيب للتعامل بها لمختلف الأجل.

إلا أن العائق الأكبر حالياً أمام إصدار وتداول الصكوك الإسلامية هو عدم تفيد الكثير منها بالصوابط الشرعية، خاصة بعد أن دقت أجراس الإنذار أكثر من مرة بشأن هذا الموضوع، وأثيرت العديد من الشبهات حول التعامل بهذه الصكوك. هذا إلى جانب ضرورة توفير سوق مالية إسلامية بالمفهوم المكاني وعلى نطاق محلي وإقليمي واسع، إذ لا يمكن إصلاح الأدوات دون إصلاح المكان.

كما يفترض أيضاً أن نتجه بازل 3 إلى فرض المزيد من القيود على البنوك بغرض الحد من قدرتها على المضاربات في الأسواق المالية، وهو الشيء الذي أُنبتت الأزمة الأخيرة أن البنوك الإسلامية بمنأى عنه أيضاً، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى مثل هذا الإجراء ما لم نتحول أسواق الصكوك أيضاً إلى أسواق للمضاربات.

ومع ذلك يبقى التحدي الأكبر أمام البنوك الإسلامية هو تطويع اتفاقيات بازل في كل مرة بما يتلاءم مع طبيعة عملها، وهو ما نحرص عليه تلك البنوك والهيئات الداعمة لها بغرض اكتساب مصداقية أكبر على المستوى الدولي، وهو ما نتجح فيه أيضاً كل مرة بفضل الجهود التي يبذلها مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا، لكن كسب ذلك التحدي يبقى غير ذي قيمة في ظلّ عدم إلزامية تلك المعايير للتطبيق، وذلك بسبب عدم نخبها من طرف العديد من البنوك المركزية المشرفة على البنوك الإسلامية وفي العديد من البلدان التي نعمل فيها هذه البنوك بما فيها تلك الأعضاء بالمجلس، على غرار المعايير التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين.

إن عدم تفيد البنوك الإسلامية بمعايير تلك الهيئات وخاصة معايير المجلس، يعني باختصار إهدار للجهد والوقت والمال، بعد أن تمّ وضعها من طرف الخبراء والمختصين، وبتمويل من البنوك الإسلامية نفسها، وتمت إجازتها من الهيئات الشرعية لتلك الهيئات، ثم لفتت اعترافاً من المؤسسات النقدية والمالية الدولية بما فيها بنك التسويات الدولية صاحب فكرة هذه المعايير، وهذا كفران من البنوك الإسلامية لنعمة توفر معايير تجمع بين الحسنين، الغالب الإسلامي أو الشرعي لها، والاعتراف الدولي بها من طرف الهيئات المعنية.

« عقد المراجعة وال Refund (من سلسلة مشاكل تطبيق المصرفية الإسلامية)

التعليقات

أضف تعليق

لا يوجد حثول!...

إنضم بنا | سجل الزوار | خارطة الموقع | إتفاقية إستخدام الموقع | المرسوم الملكي | فرار التأسيس | طلب الضموية